المجلة الليبية للدراسات الأكاديمية المعاصرة (Libyan Journal of Contemporary Academic Studies)
LJCAS, eISSN: 5970-3005
Volume 4, Issue 1, 2026, Pages: 703-715

Regional and International Approaches to the Libyan Crisis (2011–2024): A Study of the Impact of External Rivalry on the Failure of the Political Settlement

Hamida Saleh Bouhfeitha *
Department of Political Science, Faculty of Economics, Omar Al-Mukhtar University, Al-Bayda, Libya
*Email (for reference researcher): hameda.bohqaefa@omu.edu.ly

المقاربات الإقليمية والدولية للأزمة الليبية (2011–2024): دراسة في أثر التنافس الخارجي على تعثر التسوية السياسية

أ. حميدة صالح بوحقيفة *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

Received: 12-02-2026; **Accepted:** 25-04-2026; **Published:** 16-05-2026

Abstract:
This study examines regional and international approaches to the Libyan crisis during the period (2011–2024), focusing on the impact of external competition on the failure of political settlement. It is based on the assumption that the multiplicity of external actors and the divergence of their interests have prolonged the conflict and weakened prospects for state-building.
The study adopts a case study approach, combined with analytical and comparative methods, by examining the policies and motivations of various actors and their impact on Libya's internal dynamics. It finds that the Arab approach was characterized by division and support for rival factions, while the Maghreb and African approaches demonstrated awareness of the risks but lacked effective tools of influence. The European approach, driven by concerns over energy, migration, and regional stability, was undermined by internal competition among key states. At the international level, the United Nations played a central role in facilitating dialogue; however, conflicting interests among major powers—particularly with the growing roles of Russia and Turkey—limited the effectiveness of its efforts. The study concludes that the Libyan crisis represents a clear case of the internationalization of internal conflicts, and that any viable settlement depends on reducing external interventions and strengthening a national path based on institution-building and the restoration of political legitimacy.

Keywords: Libya, the Libyan crisis, external intervention, political settlement, regional security, international relations.

الملخص
يتناول هذا البحث المقاربات الإقليمية والدولية للأزمة الليبية خلال الفترة (2011–2024)، مع التركيز على أثر التنافس الخارجي في تعثر التسوية السياسية. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تعدد الفاعلين الخارجيين وتباين مصالحهم أسهما في إطالة أمد الصراع وإضعاف فرص بناء الدولة. وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، إلى جانب التحليل والمقارنة، من خلال تفكيك سياسات القوى المختلفة ودوافعها وانعكاساتها على الداخل الليبي. وتبين أن المقاربة العربية اتسمت بالانقسام ودعم أطراف متنافسة، بينما أظهرت المقاربتان المغاربية والأفريقية وعياً بالمخاطر دون امتلاك أدوات تأثير حاسمة. أما المقاربة الأوروبية فانطلقت من اعتبارات الطاقة والهجرة، لكنها تأثرت بالتنافس بين بعض دولها، ما أضعف فاعليتها. وعلى المستوى الدولي، لعبت الأمم المتحدة دوراً محورياً في رعاية الحوار، إلا أن تضارب مصالح القوى الكبرى، خاصة مع تصاعد أدوار روسيا وتركيا، حدّ من فعالية جهودها. وتخلص الدراسة إلى أن الأزمة الليبية تمثل نموذجاً لتدويل النزاعات، وأن نجاح أي تسوية مرهون بتقليص التدخلات الخارجية وتعزيز مسار وطني قائم على بناء المؤسسات واستعادة الشرعية.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الأزمة الليبية، التدخل الخارجي، التسوية السياسية، الأمن الإقليمي، العلاقات الدولية.

مقدمة

أفرزت الأزمة الليبية، منذ اندلاعها سنة 2011، مشهداً إقليمياً ودولياً بالغ التعقيد، اتسم بتعدد الفاعلين الخارجيين وتباين مقارباتهم تجاه طبيعة الصراع وآليات التعامل معه. فلم تعد ليبيا، بعد انهيار البنية المركزية للدولة وتفاقم الانقسام المؤسسي، مجرد ساحة نزاع داخلي، بل تحولت إلى مجال مفتوح لتفاعل قوى إقليمية ودولية سعت إلى توظيف الأزمة وفقاً لحساباتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية. وبهذا المعنى، أصبحت المقاربات الخارجية أحد المحددات الرئيسة لمسار الأزمة، لا مجرد عامل ثانوي أو لاحق لتطوراتها

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الداخلية[1]. وقد انطلقت مواقف الدول والمنظمات المعنية من اعتبارات متباينة؛ إذ نظرت بعض القوى إلى ليبيا من زاوية مكافحة الإرهاب ومنع تمدد الجماعات المسلحة، في حين أولت أطراف أخرى أولوية لملفات الطاقة وتأمين المصالح الاقتصادية، بينما ركزت بعض الدول المتوسطية على قضايا الهجرة غير النظامية وأمن الحدود البحرية. كما ارتبطت مواقف أخرى بصراعات النفوذ الإقليمي، والتنافس على إعادة تشكيل التوازنات السياسية في شمال أفريقيا وشرق المتوسط، فضلاً عن الاعتبارات الأيديولوجية المرتبطة بمواقف تلك الدول من موجات التغيير السياسي التي شهدتها المنطقة بعد عام 2011[2]. وقد انعكس هذا التعدد في الدوافع إلى غياب رؤية دولية متماسكة تجاه ليبيا، حيث تزامنت المبادرات السياسية مع سياسات دعم متعارضة للأطراف المحلية، ما أضعف فرص بناء تسوية مستقرة. فبينما رعت بعض القوى مسارات للحوار السياسي تحت مظلة الأمم المتحدة، انخرطت قوى أخرى بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تقديم دعم عسكري أو مالي أو لوجستي لأطراف النزاع، الأمر الذي ساهم في إعادة إنتاج الانقسام وإطالة أمد الصراع. كما أظهرت الأزمة الليبية حدود فعالية المنظمات الإقليمية والدولية في إدارة النزاعات المركبة، إذ عجزت مؤسسات مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي عن بلورة مقاربة موحدة ونافذة، بسبب اختلاف أولويات أعضائها وتباين تصوراتهم لطبيعة الحل. ونتيجة لذلك، تداخلت المسارات السياسية والأمنية والدبلوماسية في مشهد اتسم بالتنافس أكثر من التنسيق، وهو ما انعكس سلباً على فرص الانتقال السياسي وبناء مؤسسات الدولة الليبية[3].

انطلاقاً من ذلك، فإن دراسة المقاربات الإقليمية والدولية للأزمة الليبية تكتسب أهمية خاصة، لأنها تكشف كيف تداخل العامل الخارجي مع البنية الداخلية للصراع، وكيف تحولت ليبيا إلى ساحة تتقاطع فيها رهانات الأمن الإقليمي ومصالح القوى الكبرى. كما تساعد هذه الدراسة على تفسير تعثر جهود التسوية، وفهم الطبيعة المركبة للأزمة بوصفها نزاعاً داخلياً ذا امتدادات إقليمية ودولية واسعة.

الإشكالية البحثية

شهدت ليبيا منذ عام 2011 تدخلاً واسعاً من قوى إقليمية ودولية متعددة، تبنّت كل منها مقاربات متباينة تجاه الصراع الليبي، انطلقت من اعتبارات أمنية واستراتيجية واقتصادية وأيديولوجية مختلفة. وقد ترافق هذا التعدد في المقاربات مع تضارب في المصالح، ودعم متنافس لأطراف محلية متصارعة، الأمر الذي ساهم في تعقيد الأزمة وإطالة أمدها، رغم تعدد المبادرات السياسية ومسارات التسوية التي رعتها أطراف دولية وإقليمية. ومن ثم، تتمثل إشكالية البحث في تفسير العلاقة بين التنافس الخارجي من جهة، وتعثر التسوية السياسية في ليبيا من جهة أخرى، وبيان الكيفية التي أسهمت بها المقاربات الإقليمية والدولية في إعادة تشكيل الصراع بدلاً من احتوائه.

فرضيات الدراسة

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مؤداها أن ***التنافس الإقليمي والدولي في ليبيا شكّل عاملاً حاسماً في تعثر التسوية السياسية***، وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

1) كلما ازداد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الملف الليبي، تراجعت فرص التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة وشاملة.

---

1 Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020), 1–22.

*2 قريب بلال، الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد 8، عدد 1 أبريل، 2024)، ص 211.*

3 تجدر الإشارة إلى أن محدودية أداء المنظمات الإقليمية في الحالة الليبية قد ارتبطت أيضاً بطبيعة البناء المؤسسي لهذه المنظمات، إذ إن آليات اتخاذ القرار فيها تقوم غالباً على التوافق لا الإلزام، بما يجعلها أكثر تأثراً بحسابات الدول الأعضاء وتوازناتها السياسية. لذلك ظلّ تدخلها في الأزمة الليبية محكوماً بسقف الإرادات الوطنية المتباينة، الأمر الذي أضعف قدرتها على فرض تسويات عملية أو متابعة تنفيذ مخرجات المبادرات المطروحة، وحوّل كثيراً من أدوارها إلى أدوار رمزية أو داعمة أكثر منها حاسمة في إدارة النزاع. للمزيد أنظر: عبد الوهاب دحماني، دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات إقليميا، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2) أسهم غياب موقف موحد للمنظمات الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الليبية في تعميق الانقسام الداخلي وإطالة أمد الصراع.
3) ارتبطت تدخلات الفاعلين الخارجيين في ليبيا باعتبارات المصلحة الاستراتيجية أكثر من ارتباطها بدعم التحول الديمقراطي أو بناء الدولة.
4) شكّل الانقسام المؤسسي الداخلي في ليبيا بيئة مواتية لتوسّع النفوذ الخارجي وتعدد أنماط التدخل.
5) أدى تداخل المسارات الأمنية والعسكرية مع المبادرات السياسية إلى إضعاف فرص تنفيذ الاتفاقات والتفاهمات الليبية.

أهمية الدراسة وأهدافها

تنطلق الدراسة من الأهمية المتزايدة للأزمة الليبية بوصفها إحدى أكثر الأزمات تعقيداً في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط، لما تنطوي عليه من تداخل بين العوامل الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية، وما تفرزه من انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي، واستقرار دول الجوار، وأمن الطاقة، والهجرة غير النظامية، ومكافحة الإرهاب. ولهذا تتعزز أهمية الدراسة بكون ليبيا تمثل نموذجاً بارزاً لتحول النزاعات الداخلية إلى تدويل الأزمات يرتبط بتقاطع مصالح القوى الإقليمية والدولية، ويجعلها حالة تفسيرية مهمة في دراسات الصراع، وبناء الدولة، والعلاقات الدولية.

أما الأهمية العلمية للدراسة فتتجلى في سعي الباحثة لتحليل أثر التنافس الخارجي على تعثر التسوية السياسية، بما يسهم في سد فجوة قائمة في بعض الأدبيات العربية التي تناولت الأزمة الليبية من منظور وصفي أكثر من كونها تفسيرياً تحليلياً. أما على المستوى العلمي تكمن أهمية الدراسة في أن نتائجها قد تفيد صانعي القرار والباحثين ومؤسسات الوساطة الدولية في فهم محددات الأزمة، وتقدير فرص التسوية المستقبلية.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التالية:

1. تحليل طبيعة المقاربات الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الليبية خلال الفترة (2011–2025).
2. تفسير دوافع الفاعلين الخارجيين وأدوات تدخلهم في الشأن الليبي.
3. بيان أثر التنافس الخارجي في إطالة أمد الصراع وتعثر مسارات التسوية السياسية .
4. تقييم دور المنظمات الدولية والإقليمية في إدارة الأزمة الليبية .
5. استشراف الشروط الضرورية لنجاح أي تسوية سياسية مستدامة في ليبيا مستقبلاً .

منهاجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على *منهج دراسة الحالة* (Case Study Approach)، من خلال تناول الأزمة الليبية بوصفها حالة مركبة تكشف تفاعل العوامل الداخلية مع المحددات الإقليمية والدولية، بما يسمح بفهم ديناميات الصراع ومسارات التسوية في سياقها الواقعي. كما استعانت الدراسة بـ *"المنهج التحليلي"*، من خلال تفكيك مواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين، وتحليل دوافعهم السياسية والأمنية والاقتصادية، وبيان أثر تباين تلك المواقف على مسار الأزمة الليبية. واعتمدت كذلك على *المنهج المقارن* بصورة جزئية، عبر مقارنة مقاربات الأطراف المختلفة تجاه الأزمة، سواء على المستوى العربي أو الأوروبي أو الدولي، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في الأهداف والأدوات والنتائج. وفيما يتعلق بالأدوات البحثية، استندت الدراسة إلى تحليل الوثائق الرسمية، وقرارات المنظمات الدولية، والتقارير الصادرة عن مراكز الأبحاث، إلى جانب الأدبيات الأكاديمية الحديثة ذات الصلة بالأزمة الليبية، وذلك بهدف بناء إطار تفسيري متكامل للموضوع.

أما من حيث النطاق الزمني، فقد غطّت الدراسة الفترة الممتدة من عام 2011، بوصفه تاريخ اندلاع الأزمة الليبية بصورتها الراهنة، حتى عام 2025، باعتباره إطاراً زمنياً يسمح بتتبع تطور المقاربات الخارجية وتحولاتها وانعكاساتها على فرص التسوية السياسية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الإطار النظري للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من مقاربة الواقعية السياسية بوصفها إطاراً تفسيرياً رئيساً لفهم سلوك الفاعلين الإقليميين والدوليين تجاه الأزمة الليبية، حيث ترى الواقعية أن الدولة تظل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وأن سلوكها الخارجي تحكمه اعتبارات المصلحة الوطنية، وتعظيم النفوذ، والحفاظ على الأمن، أكثر من اعتبارات القيم أو المبادئ الأخلاقية.[1]

وفي ضوء هذا التصور، يمكن فهم التنافس الخارجي في ليبيا باعتباره انعكاساً لصراع مصالح بين قوى إقليمية ودولية سعت إلى تعزيز مواقعها الاستراتيجية في شمال أفريقيا والبحر المتوسط، والسيطرة على مسارات الطاقة، والتأثير في موازين القوى الإقليمية. ومن ثمّ، لم تكن التدخلات الخارجية في ليبيا منفصلة عن حسابات القوة، بل ارتبطت بإعادة توزيع النفوذ في بيئة إقليمية مضطربة عقب أحداث عام 2011.

كما تساعد الواقعية السياسية في تفسير تباين مواقف القوى الخارجية من الأزمة الليبية؛ إذ انطلقت بعض الدول من أولويات أمنية مرتبطة بمكافحة الإرهاب، بينما تحركت دول أخرى وفق مصالح اقتصادية متصلة بالطاقة والاستثمار، في حين سعت أطراف أخرى إلى منع خصومها من التمدد الجيوسياسي داخل الساحة الليبية[2].

وإلى جانب ذلك، تستفيد الدراسة جزئياً من مفهوم الأمننة (Securitization)، الذي يفترض أن بعض القضايا تتحول إلى مسائل أمن قومي حين تُقدَّم خطابياً وسياسياً باعتبارها تهديداً وجودياً[3]. وينطبق ذلك على كيفية تعامل بعض الدول الأوروبية مع ملف الهجرة غير النظامية المنطلق من السواحل الليبية، أو مع خطر التنظيمات المتشددة، حيث جرى توظيف هذه الملفات لتبرير سياسات التدخل والانخراط الأمني في ليبيا.

وبناءً على ذلك، يفترض الإطار النظري للدراسة أن المقاربات الخارجية تجاه ليبيا لم تكن نابعة من هدف موحد يتمثل في دعم التسوية السياسية، بقدر ما كانت انعكاساً لتنافس مصالح بين فاعلين متعددي الأجندات، الأمر الذي أسهم في تعثر مسارات الحل وإطالة أمد الأزمة.

المطلب الأول: المقاربة الإقليمية العربية

اتسمت المقاربة العربية تجاه الأزمة الليبية منذ اندلاعها سنة 2011 بدرجة واضحة من التباين والانقسام، إذ لم تتبلور سياسة عربية موحدة قادرة على إدارة الأزمة أو احتوائها ضمن إطار جماعي مؤسسي. ويُعزى ذلك إلى اختلاف تقديرات الدول العربية لطبيعة ما جرى في ليبيا، وتباين رؤاها لمسألة التغيير السياسي، فضلاً عن تضارب مصالحها الأمنية والاستراتيجية في منطقة شمال أفريقيا والبحر المتوسط. ومن ثمّ، عكست الأزمة الليبية حدود النظام الإقليمي العربي في التعامل مع الأزمات المركبة، حيث طغت الاعتبارات الوطنية الضيقة على منطق العمل العربي المشترك[4].

ففي المرحلة الأولى من الأزمة، اتجهت بعض الدول العربية إلى دعم التحرك الدولي ضد نظام العقيد معمر القذافي، خاصة مع تصاعد المواجهات المسلحة وتدهور الوضع الإنساني في مدن الشرق الليبي. وقد مثّل قرار جامعة الدول العربية الصادر في 12 مارس 2011 محطة مفصلية، إذ دعا مجلس الأمن إلى فرض منطقة حظر جوي على ليبيا، والتواصل مع المجلس الوطني الانتقالي باعتباره طرفاً سياسياً ممثلاً للشعب الليبي آنذاك. وقد منح هذا القرار غطاءً سياسياً عربياً مهماً للتدخل الدولي، واستند إليه مجلس الأمن الدولي

---

1 Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006), 4–15.

2 عبد الوهاب محمد الحار، واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات، **مجلة العلاقات الدولية**، تركيا، أكاديمي العلاقات الدولية، أبريل 2026، ص4. متاح على الرابط: https://irajournal.academy/2023/08/21/libyan-scene/

3 Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner, 1998), 21–47.

4 جامعة الدول العربية, ميثاق جامعة الدول العربية ووثائق القمم العربية (القاهرة: الأمانة العامة، طبعات متعددة)؛ أيضًا انظر : Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, The Foreign Policies of Arab States (Cairo: American University in Cairo Press, 2010), 25–41.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بصورة غير مباشرة عند إصدار القرار 1973 في 17 مارس 2011، الذي أجاز اتخاذ "جميع التدابير اللازمة" لحماية المدنيين[1].

وقد لعبت بعض الدول الخليجية، وفي مقدمتها قطر والإمارات العربية المتحدة، دوراً بارزاً في هذه المرحلة، سواء من خلال الدعم السياسي للمعارضة الليبية، أو المشاركة العسكرية المحدودة في عمليات حلف شمال الأطلسي، أو عبر تقديم مساعدات مالية وإعلامية ولوجستية. وتشير تقارير متعددة إلى أن قطر كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي، كما قدمت دعماً مالياً وعسكرياً لبعض الفصائل الثورية، في حين شاركت الإمارات بطائرات مقاتلة في عمليات فرض الحظر الجوي[2]. غير أن مرحلة ما بعد سقوط النظام السابق كشفت بوضوح غياب توافق عربي حول مستقبل ليبيا، حيث بدأت الأزمة تتحول من مسألة تغيير نظام سياسي إلى صراع على طبيعة النظام الجديد وتوازنات السلطة داخله. ومع تصاعد الاستقطاب الإقليمي عقب موجة الحراك الجماهيري وما أعقبها من تغييرات سياسية فيما عُرَف بـ "الربيع العربي"، انقسمت الدول العربية إلى محاور متنافسة؛ إذ دعمت بعض الدول قوى سياسية ذات مرجعية إسلامية أو قريبة منها في غرب ليبيا، بينما دعمت دول أخرى مؤسسات وقوى عسكرية وسياسية تمركزت في شرق البلاد، باعتبارها أكثر قدرة على فرض الاستقرار ومحاربة التنظيمات المتشددة[3].

في هذا السياق، برز الدعم الذي قدمته مصر والإمارات العربية المتحدة لبعض القوى العسكرية في شرق ليبيا، انطلاقاً من اعتبارات أمنية تتصل بمكافحة الجماعات المسلحة، ومنع انتقال الفوضى إلى دول الجوار، وتأمين الحدود المشتركة، خاصة أن الحدود المصرية الليبية تمتد لأكثر من 1,100 كيلومتر تقريباً، ما جعل ليبيا قضية أمن قومي مباشر بالنسبة للقاهرة[4]. وفي المقابل، دعمت دول أخرى، بدرجات متفاوتة، قوى سياسية وعسكرية في غرب ليبيا، سواء عبر القنوات الدبلوماسية أو الدعم المالي أو الانخراط في ترتيبات التسوية السياسية.

كما ارتبطت المقاربة العربية تجاه ليبيا باعتبارات اقتصادية وجيوسياسية أوسع. فليبيا تمتلك أكبر احتياطي نفطي مؤكد في أفريقيا، وتتمتع بموقع استراتيجي يربط شمال أفريقيا بعمق الساحل والصحراء، ويشرف على طرق الهجرة والطاقة نحو أوروبا. ولذلك، لم تكن المواقف العربية منفصلة عن التنافس على النفوذ الاقتصادي، وفرص إعادة الإعمار، والاستثمار في قطاع الطاقة والبنية التحتية، فضلاً عن التأثير في المعادلات الأمنية للمتوسط[5].

ورغم تعدد المبادرات العربية اللاحقة، فإن تأثيرها ظل محدوداً مقارنة بأدوار الأمم المتحدة والقوى الدولية والإقليمية غير العربية. ويُعزى ذلك إلى استمرار الانقسام العربي، وضعف الأدوات المؤسسية لجامعة الدول العربية، وغياب آلية تنفيذية جماعية فعالة لإدارة النزاعات. ومع ذلك، ظل البعد العربي حاضراً بوصفه عاملاً مؤثراً في مسارات الأزمة الليبية، سواء من خلال الدعم المباشر للأطراف المحلية، أو عبر التأثير في مواقف المجتمع الدولي تجاه ترتيبات الحل السياسي.

---

1 United Nations Security Council, Resolution 1973, S/RES/1973 (17 March 2011); Arab League, Resolution on the Situation in Libya, 12 March 2011.

2 بشكل عام يمكن تفسير هذا الدور الخليجي في ضوء منطق الواقعية السياسية، حيث سعت كل من قطر والإمارات العربية المتحدة إلى توظيف أدوات القوة الصلبة والناعمة لتعزيز نفوذها الإقليمي والتأثير في مخرجات المرحلة الانتقالية في ليبيا، بما يحقق مصالحها الاستراتيجية ويحد من تمدد قوى منافسة داخل الساحة الليبية، للمزيد أنظر:

Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring (Oxford: Oxford University Press, 2014), 117–134؛David B. Roberts, Qatar: Securing the Global Ambitions of a City-State (London: Hurst, 2017), 88–95.

3 Jason Pack, ed., The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future (New York: Palgrave Macmillan, 2013), 201–227.

4 Farag, M. (2020). Egyptian National Security and the Perils of Egyptian–Libyan Border Management: Military Strength versus International Assistance. Contemporary Arab Affairs, 13(1), 23-45.

5 Lacher, W. (2020). Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict. Bloomsbury Publishing.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وعلى ذلك، يمكن القول إن المقاربة العربية للأزمة الليبية مرت بمرحلتين أساسيتين؛ مرحلة أولى اتسمت بالتوافق النسبي حول ضرورة وقف العنف سنة 2011، ومرحلة ثانية اتسمت بالاستقطاب الحاد حول شكل السلطة الجديدة وموازين القوى الداخلية. وهو ما جعل الدور العربي عاملاً مزدوجاً؛ إذ أسهم في بعض المراحل في دعم التسوية، وفي مراحل أخرى في تعميق الانقسام وإطالة أمد الأزمة[1].

المطلب الثاني: المقاربة المغاربية والأفريقية

حظيت الأزمة الليبية باهتمام بالغ من دول الجوار المغاربي والأفريقي منذ اندلاعها سنة 2011، وذلك بحكم الارتباط الجغرافي المباشر، وتشابك المصالح الأمنية والاقتصادية، وتأثر البيئة الإقليمية المحيطة بأي تحول داخلي تشهده ليبيا. فالدولة الليبية تقع في قلب المجال المغاربي، وتمثل حلقة وصل استراتيجية بين شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء، كما تمتد حدودها البرية مع ست دول هي مصر، السودان، تشاد، النيجر، الجزائر، وتونس، الأمر الذي جعل أي اضطراب داخلي فيها ينعكس مباشرة على أمن هذه الدول واستقرارها[2].

وقد تمثلت أبرز دوافع الاهتمام المغاربي والأفريقي بالأزمة الليبية في ثلاثة اعتبارات رئيسية: أولها الاعتبار الأمني المرتبط بضبط الحدود ومكافحة تهريب السلاح والجريمة المنظمة والجماعات المسلحة؛ وثانيها الاعتبار الاقتصادي المتصل بحركة العمالة والتجارة البينية وتحويلات العمالة الليبية إلى بعض الدول المجاورة؛ وثالثها الاعتبار السياسي المرتبط بالحفاظ على توازنات الإقليم ومنع التدخلات الخارجية التي قد تؤدي إلى إعادة تشكيل موازين القوى في المنطقة[3].

في هذا السياق، تبنّى الاتحاد الأفريقي منذ المراحل الأولى للأزمة مقاربة سياسية تفاوضية، استندت إلى مبدأ الحلول الأفريقية للمشكلات الأفريقية، ورفض اللجوء إلى الحسم العسكري الخارجي. وقد شكّل الاتحاد "اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى بشأن ليبيا" التي ضمت رؤساء دول أفريقية عدة، وسعت إلى التوسط بين أطراف النزاع، واقترحت خارطة طريق تضمنت وقف إطلاق النار، وتسهيل المساعدات الإنسانية، وإطلاق حوار سياسي شامل يقود إلى انتقال سلمي للسلطة[4].

غير أن هذه المبادرة واجهت صعوبات كبيرة، من أبرزها تسارع الأحداث الميدانية، وتدخل القوى الدولية بقيادة حلف شمال الأطلسي بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، فضلاً عن تباين مواقف بعض الدول الأفريقية نفسها تجاه النظام الليبي السابق. ونتيجة لذلك، تراجع الدور الأفريقي نسبياً أمام تصاعد نفوذ القوى الغربية والإقليمية الأخرى، وأصبحت إدارة الأزمة تتم إلى حد كبير خارج الأطر المؤسسية الأفريقية[5].

أما على المستوى المغاربي، فقد اتسمت مواقف دول اتحاد المغرب العربي بالحذر وعدم الانسجام، نظراً لاختلاف أولويات كل دولة. فقد أولت تونس أهمية خاصة للجانب الإنساني والأمني بسبب تدفق مئات الآلاف من النازحين والعمال الفارين من ليبيا سنة 2011، إضافة إلى انعكاسات الأزمة على التجارة الحدودية والاقتصاد المحلي في المناطق الجنوبية التونسية. وتشير التقديرات إلى أن تونس استقبلت خلال الأشهر الأولى من الأزمة أعداداً كبيرة من الفارين، ما فرض ضغوطاً إنسانية ولوجستية ملحوظة[6].

---

1 يرتبط هذا التحول بتوجهات الدول العربية التي انتقلت من حالة التوافق المرحلي المرتبط باعتبارات إنسانية وأمنية إلى سلوك تحكمه حسابات المصلحة وتوازنات القوة، بما جعل مواقفها تجاه الأزمة الليبية تتباين وفق تقديرات النفوذ والتهديد، الأمر الذي انعكس في دعم أطراف محلية متعارضة وأسهم في إعادة إنتاج الانقسام داخل الساحة الليبية. أنظر: زهرة مناصري، **السياسة الخارجية للجزائر بين المقاربة العربية والمقاربة الإفريقية: دراسة حالتي الأزمة الليبية وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2022).

2 عبد الوهاب محمد الحار، **مرجع سبق ذكره**.

3 Joffé, G. (2013). The Arab spring in north Africa: origins and prospects. In North Africa's Arab Spring (pp. 3-28). Routledge.

4 African Union, Report of the AU High-Level ad hoc Committee on Libya (Addis Ababa, 2011).

5 Alex de Waal, "African Roles in the Libyan Conflict of 2011," International Affairs 89, no. 2 (2013): 365–379.

6 United Nations High Commissioner for Refugees, Regional Response to the Libya Crisis (Geneva, 2011).

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أما الجزائر فقد تبنّت مقاربة أكثر تحفظاً تجاه التدخل العسكري الخارجي، انطلاقاً من عقيدتها التقليدية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض تغيير الأنظمة بالقوة. كما عبّرت الجزائر عن مخاوف عميقة من انتقال السلاح والعناصر المتشددة عبر حدودها الجنوبية والشرقية، لا سيما أن تجربة التسعينيات الجزائرية جعلت ملف الجماعات المسلحة مسألة أمن قومي مركزية[1].

وفي المقابل، كانت دول الساحل والصحراء من أكثر الأطراف تضرراً من انهيار مؤسسات الدولة الليبية بعد عام 2011، فقد أدى تفكك المنظومة الأمنية الليبية إلى انتشار كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة خارج الرقابة الرسمية، وانتقال جزء منها إلى جماعات مسلحة وشبكات تهريب في مالي والنيجر وتشاد. وقد ارتبطت أزمة شمال مالي سنة 2012 جزئياً بعودة مقاتلين طوارق كانوا قد خدموا في ليبيا، حاملين معهم خبرات قتالية وأسلحة ساهمت في إعادة إشعال التمرد المسلح هناك[2].

كما أسهمت الفوضى في تنشيط شبكات الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية عبر الصحراء الكبرى نحو الساحل الليبي، ثم إلى أوروبا عبر المتوسط، وهو ما جعل ليبيا محوراً مركزياً في منظومة الهجرة العابرة للحدود. ونتيجة لذلك، أصبحت دول الجوار الأفريقي تنظر إلى استقرار ليبيا بوصفه شرطاً ضرورياً لاستقرارها الداخلي، وليس مجرد مسألة خارجية تخص دولة مجاورة[3]. ورغم تراجع التأثير المؤسسي الأفريقي في بعض مراحل الأزمة، فإن الاتحاد الأفريقي ظل حاضراً في المسارات الدبلوماسية اللاحقة، وشارك في المؤتمرات الدولية الخاصة بليبيا، كما استمر في الدعوة إلى تسوية سياسية شاملة تحفظ وحدة الدولة الليبية وتضمن تمثيل مختلف المناطق والمكونات الاجتماعية. ويعكس ذلك إدراكاً أفريقياً متزايداً بأن استمرار الأزمة الليبية يشكل تهديداً مباشراً للأمن الجماعي في القارة، خاصة في شمالها ومنطقة الساحل.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن المقاربة المغاربية والأفريقية للأزمة الليبية اتسمت بتركيزها على اعتبارات الاستقرار الإقليمي ورفض عسكرة النزاع، إلا أن محدودية أدوات التأثير، والانقسامات الإقليمية، والتدخلات الدولية الواسعة، حالت دون اضطلاعها بدور حاسم في إدارة الأزمة. ومع ذلك، ظل هذا البعد من أهم الأبعاد التفسيرية لفهم تفاعلات الأزمة الليبية وامتداداتها العابرة للحدود.

المطلب الثالث: المقاربة الأوروبية

شكّلت الأزمة الليبية منذ عام 2011 أحد أبرز ملفات السياسة الخارجية والأمنية بالنسبة للدول الأوروبية، نظراً لما تمثله ليبيا من أهمية جيوسياسية مباشرة للقارة الأوروبية، سواء من حيث القرب الجغرافي عبر البحر المتوسط، أو ارتباطها بمصادر الطاقة، أو دورها المحوري في مسارات الهجرة غير النظامية، فضلاً عن انعكاسات عدم الاستقرار الليبي على الأمن البحري ومكافحة الإرهاب العابر للحدود. ولذلك، لم تنظر الدول الأوروبية إلى ليبيا بوصفها أزمة خارجية بعيدة، بل باعتبارها مسألة ترتبط بالأمن القومي الأوروبي ومصالحه الاستراتيجية المباشرة[4].

وتنبع الأهمية الخاصة لليبيا في الحسابات الأوروبية من كونها تقع على الضفة الجنوبية للمتوسط، على مسافة بحرية قصيرة من السواحل الأوروبية، ولا سيما إيطاليا ومالطا واليونان .كما تمتلك ليبيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، وكانت قبل عام 2011 من أهم موردي الطاقة لبعض الأسواق الأوروبية،

---

1 زهرة مناصري، السياسة الخارجية للجزائر بين المقاربة العربية والمقاربة الإفريقية : دراسة حالتي الأزمة الليبية وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

2 Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict, Op.Cit, P. 101, See also; United Nations Security Council, Report of the Panel of Experts on Libya, S/2013/99.

3 Mark Shaw and Fiona Mangan, Illicit Trafficking and Libya's Transition (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2014), P. 11.

4 أحمد صلحي، المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية: محدودية الشراكة الأمنية الأورو-متوسطية، دراسة منشورة، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2023، على الرابط: https://mediterraneancss.uk/2023/02/25/almuqar-the-european-approach-to-the-libyan-crisis/ .

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

خصوصاً السوق الإيطالية. وعليه، فإن أي اضطراب في الداخل الليبي كان ينعكس بصورة مباشرة على أمن الطاقة الأوروبي، وعلى استقرار الإمدادات وأسعار الأسواق الإقليمية[1].

أولاً: المقاربة الإيطالية

برزت إيطاليا باعتبارها الدولة الأوروبية الأكثر ارتباطاً بالملف الليبي، بحكم الإرث التاريخي الناتج عن المرحلة الاستعمارية، وكثافة المصالح الاقتصادية، والقرب الجغرافي، فضلاً عن التشابك في ملف الهجرة والطاقة. وقد حافظت الشركات الإيطالية، وفي مقدمتها شركة "إيني" ENI، على حضور واسع في قطاع النفط والغاز الليبي لعقود، ما جعل استقرار ليبيا أولوية اقتصادية واستراتيجية بالنسبة لروما[2].

وعلى ذلك، تبنّت إيطاليا سياسة تميل غالباً إلى دعم الاستقرار المؤسسي والحلول التوافقية، مع التركيز على الحفاظ على وحدة المؤسسات الليبية، وخاصة المؤسسة الوطنية للنفط والمصرف المركزي، باعتبارهما عنصرين أساسيين لمنع الانهيار الشامل. كما أولت روما اهتماماً خاصاً بالتعاون الأمني البحري مع السلطات الليبية للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية نحو سواحلها الجنوبية، خصوصاً جزيرة لامبيدوزا التي شكّلت إحدى نقاط الوصول الرئيسية للمهاجرين[3].

وقد سعت الحكومات الإيطالية المتعاقبة إلى لعب دور الوسيط بين الأطراف الليبية، واستضافت مؤتمرات دولية حول ليبيا، من أبرزها مؤتمر باليرمو بشأن ليبيا سنة 2018، في محاولة لتعزيز موقعها الدبلوماسي في مواجهة تنامي أدوار أوروبية أخرى داخل الملف الليبي[4].

ثانياً: المقاربة الفرنسية

في المقابل، اتسمت سياسة فرنسا تجاه ليبيا بدرجة أكبر من المبادرة والانخراط المباشر، حيث كانت من أوائل الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي سنة 2011، كما لعبت دوراً محورياً في الدفع نحو التدخل العسكري الدولي ضد نظام معمر القذافي .وقد ارتبط هذا الموقف الفرنسي بجملة من الاعتبارات، منها الرغبة في إعادة تشكيل النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا، وتعزيز الدور الفرنسي في المتوسط، فضلاً عن حماية المصالح الاقتصادية والأمنية في منطقة الساحل والصحراء[5].

وفي مرحلة ما بعد 2011، استمرت باريس في الانخراط النشط في الملف الليبي، سواء عبر رعاية مبادرات سياسية، مثل اجتماعات باريس بين الفرقاء الليبيين، أو عبر دعم أطراف محلية رأت فيها شريكاً أكثر قدرة على مكافحة التنظيمات المتشددة وتأمين الجنوب الليبي المتصل جغرافياً بمنطقة الساحل، حيث تنتشر القوات الفرنسية سابقاً ضمن عمليات مكافحة الإرهاب[6].

وقد أدى تباين الأولويات بين فرنسا وإيطاليا في بعض المراحل إلى بروز تنافس أوروبي داخل ليبيا، حيث ركزت روما بدرجة أكبر على غرب ليبيا وملف الهجرة والطاقة، بينما أبدت باريس اهتماماً أوسع بالجنوب الليبي والاعتبارات الأمنية المرتبطة بالساحل. وهو ما انعكس أحياناً في تضارب المبادرات السياسية الأوروبية وعدم توحيد الموقف الجماعي تجاه الأزمة[7].

---

1 محمد علي عز الدين، السياسات الأوروبية تجاه الأزمة الليبية قبل صعود التيارات اليمينية، دراسة منشورة، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2024، على الرابط: https://mediterraneancss.uk/2024/07/25/european_-policies-towards_libyan-crisis/

2 محمد عبد الحفظ الشيخ، التنافس الفرنسي-الإيطالي وتداعياته على ليبيا، المستقبل العربي، عدد 484، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2019، ص.135-136.

3 الدور- الإيطالي- في- ليبيا- يحقق- الاستقرار- أم- يفاقم- الاستقطاب – الدولي www.alhurra.com تاريخ الزيارة الأحد 06/30/، الساعة 9:23 AM.

4 Federica Saini Fasanotti, "The Palermo Conference and Italy's Libya Strategy," Brookings Institution, 2018.

5 محمد عبد الحفظ الشيخ، التنافس الفرنسي-الإيطالي وتداعياته على ليبيا، المستقبل العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

6 مجموعة خمسة +خمسة، الدبلوماسية الفرنسية، على الرابط التالي: **https://urlz.fr/mfX6**

7 BĂDESCU, Ş. P. (2025). THE LIBYAN CRISIS AND THE EUROPEAN UNION: CHARTING A PATH THROUGH INSTABILITY TOWARD LASTING PEACE. Online Journal Modelling the New Europe, (47), 120-141.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثالثاً: مقاربة الاتحاد الأوروبي

سعى الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة شاملة تجمع بين البعدين الأمني والإنساني، مع دعم المسار السياسي الذي تقوده الأمم المتحدة .وقد انخرط الاتحاد في عدد من الأدوات التنفيذية، من أبرزها:

1. إدارة ملف الهجرة غير النظامية عبر تمويل برامج مراقبة الحدود، وتدريب خفر السواحل الليبي، ودعم مراكز الاستقبال والإيواء وفق ترتيبات مختلفة .
2. تعزيز الأمن البحري من خلال إطلاق عمليات بحرية في المتوسط، مثل عملية صوفيا سنة 2015، ثم عملية إيريني سنة 2020، الهادفة إلى مراقبة تنفيذ حظر السلاح المفروض على ليبيا .
3. الدعم الإنساني والتنموي عبر تمويل برامج الاستقرار المحلي، ودعم البلديات، ومشروعات إدارة الهجرة والتنمية المجتمعية .
4. المساندة السياسية من خلال تأييد جهود بعثة الأمم المتحدة، والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخاصة بليبيا، ولا سيما مؤتمر برلين بشأن ليبيا [1].

غير أن فعالية المقاربة الأوروبية واجهت تحديات عدة، من أهمها غياب سياسة خارجية موحدة بين الدول الأعضاء، وتعارض المصالح الوطنية لبعض العواصم الأوروبية، فضلاً عن محدودية قدرة الاتحاد على التأثير في الأطراف الليبية مقارنة ببعض القوى الإقليمية والدولية المنخرطة عسكرياً أو مالياً بصورة مباشرة[2].

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن المقاربة الأوروبية تجاه ليبيا قامت على مزيج من الواقعية الأمنية والبراغماتية السياسية. فمن جهة، ركزت أوروبا على منع انتقال تداعيات الأزمة إلى الداخل الأوروبي، خاصة في ملفات الهجرة والإرهاب والطاقة. ومن جهة أخرى، سعت إلى الحفاظ على حد أدنى من الاستقرار السياسي عبر دعم الوساطات الدولية. لكن غلبة المقاربات الوطنية الضيقة، ولا سيما التنافس الفرنسي–الإيطالي في بعض الفترات، أضعفت القدرة الأوروبية على بلورة استراتيجية موحدة وفعالة تجاه ليبيا. وبذلك، ظل الدور الأوروبي مؤثراً لكنه غير حاسم، ومتقدماً في الجوانب الفنية والاقتصادية، وأقل فاعلية في حسم التعقيدات السياسية والأمنية العميقة للأزمة الليبية.

المطلب الرابع: المقاربة الدولية

شكّلت الأزمة الليبية منذ عام 2011 إحدى القضايا البارزة على أجندة النظام الدولي، ليس فقط بسبب أبعادها الداخلية، وإنما أيضاً لما انطوت عليه من تداخل بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية والجيوسياسية، فضلاً عن انعكاساتها المباشرة على أمن المتوسط، واستقرار شمال أفريقيا، ومنطقة الساحل والصحراء.[3] وقد أدى هذا التداخل إلى انخراط عدد من القوى الدولية الكبرى والمنظمات متعددة الأطراف في إدارة الأزمة، غير أن تباين مصالح هذه الأطراف وأولوياتها جعل المقاربة الدولية تتسم بدرجة من الازدواجية؛ إذ جمعت بين جهود الوساطة السياسية من جهة، والتنافس على النفوذ من جهة أخرى[4].

أولاً: دور الأمم المتحدة في إدارة الملف الليبي

تصدرت الأمم المتحدة إدارة الملف الليبي منذ المراحل الأولى للأزمة، من خلال قرارات مجلس الأمن الدولي، وإنشاء بعثة أممية خاصة لدعم العملية السياسية. ففي أعقاب أحداث عام 2011، أصدر مجلس

1 أحمد صلحي، المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية: محدودية الشراكة الأمنية الأورو-متوسطية، **مرجع سبق ذكره.**

2 جويدة حمزاوي، سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، مجلة المستقبل العربي، عدد 471، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2018، ص.124.

3 أحمد قاسم حسين، **المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 25 يونيو 2021.

4 آية بدر، تفاعل القوى الكبرى مع الأزمة الليبية من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلد 57، عدد 227، يناير 2022)، ص 188.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأمن القرارين 1970 و1973، اللذين شكّلا الإطار القانوني الدولي للتعامل مع الأزمة، من خلال فرض العقوبات، وإحالة الوضع الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية، والسماح باتخاذ تدابير لحماية المدنيين[1].

وفي سبتمبر/أيلول 2011 أُنشئت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لتكون الأداة الرئيسية للأمم المتحدة في مرافقة المرحلة الانتقالية، ودعم بناء المؤسسات، وتيسير الحوار الوطني. وقد تعاقب على قيادة البعثة عدد من المبعوثين الدوليين، من بينهم إيان مارتن، طارق متري، برناردينو ليون، مارتن كوبلر، غسان سلامة، وعبد الله باتيلي، وصولاً إلى القيادات اللاحقة، وهو ما يعكس استمرار مركزية الدور الأممي في إدارة الأزمة[2].

وقد رعت الأمم المتحدة أبرز الاتفاقات السياسية بين الأطراف الليبية، وفي مقدمتها اتفاق الصخيرات الموقع في المغرب سنة 2015، الذي أفضى إلى إنشاء المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني. كما دعمت لاحقاً ملتقى الحوار السياسي الليبي سنة 2020–2021، الذي أسفر عن تشكيل السلطة التنفيذية المؤقتة تمهيداً للانتخابات[3]. غير أن فعالية الأمم المتحدة اصطدمت بعدة معوقات، أبرزها الانقسام الداخلي بين الأطراف الليبية، وتعدد مراكز القوة المسلحة، فضلاً عن تضارب مواقف الدول المؤثرة داخل مجلس الأمن، ما حدّ من قدرة البعثة على تنفيذ مخرجات التسويات بصورة كاملة.

ثانياً: المقاربة الأمريكية

اتسم دور الولايات المتحدة الأمريكية تجاه ليبيا بالتغير والتذبذب وفقاً لتحولات الإدارات الأمريكية وتقديرات المصالح الاستراتيجية. ففي سنة 2011 لعبت واشنطن دوراً رئيسياً في صياغة الاستجابة الدولية، لكنها فضّلت ما عُرف بسياسة "القيادة من الخلف"، حيث دعمت التدخل العسكري ضمن إطار متعدد الأطراف مع ترك واجهة العمليات لحلفاء أوروبيين وعرب[4].

وفي السنوات التالية، تراجع الانخراط الأمريكي المباشر نسبياً، مع التركيز على مكافحة التنظيمات الإرهابية، خصوصاً بعد تمدد تنظيم داعش في مدينة سرت سنة 2015. وقد نفذت الولايات المتحدة ضربات جوية دعماً لقوات محلية ليبية في إطار عملية مكافحة الإرهاب سنة 2016، ثم واصلت سياسة الانخراط المحدود مع دعم المسار الأممي[5].

وتعكس هذه المقاربة أن واشنطن لم تعتبر ليبيا أولوية استراتيجية عليا مقارنة بملفات أخرى في الشرق الأوسط، لكنها سعت في الوقت ذاته إلى منع تحولها إلى ملاذ آمن للجماعات المتشددة أو إلى نقطة نفوذ حصري لقوى منافسة.

ثالثاً: الحضور الروسي

شهدت المراحل اللاحقة من الأزمة توسعاً ملحوظاً في حضور روسيا، خاصة منذ عام 2016، عبر أدوات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية. فقد سعت موسكو إلى استعادة موطئ قدم في جنوب المتوسط، وتوسيع نفوذها في شمال أفريقيا، والاستفادة من الفراغ النسبي في الموقف الغربي الموحد تجاه ليبيا[6]. وقد تمثل الحضور الروسي في دعم سياسي لأطراف ليبية معينة، والانخراط في مسارات التفاوض الدولية، إضافة

---

1 United Nations Security Council, Resolution 1970 (2011), S/RES/1970; Resolution 1973 (2011), S/RES/1973.

2 هالة أحمد الأطرش، **أثر التدخل الدولي في سيادة الدولة الليبية وبنائها**، ورقة منشورة، بنغازي، مؤتمر دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا، يناير 2019.

3 United Nations, Libyan Political Agreement, Skhirat, 2015; Libyan Political Dialogue Forum Roadmap, Geneva, 2021.

4 Chesterman, S. (2011). "Leading from Behind": The Responsibility to Protect, the Obama Doctrine, and Humanitarian Intervention after Libya. Ethics & international affairs, 25(3), 279-285..

5 Harchaoui, J. (2018). THE BURNING SHORES: INSIDE THE BATTLE FOR THE NEW LIBYA. Politique étrangère, (3), 211-212.

6 Hill, A. (2023). Russia in Africa: Resurgent Great Power or Bellicose Pretender? Samuel Ramani,(Oxford: Oxford University Press, 2023). ISBN 978-0-19-774459-8. Hardback. 445 pp. Notes. Index..

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

إلى تقارير واسعة عن وجود عناصر عسكرية خاصة مرتبطة بمجموعة فاغنر في بعض مناطق الشرق والجنوب الليبي خلال مراحل معينة من النزاع. كما ارتبط الاهتمام الروسي بملفات الطاقة، والموانئ، وإمكانية الوصول إلى المتوسط[1].

رابعاً: المقاربة التركية

في المقابل، توسع دور تركيا بصورة لافتة منذ أواخر عام 2019، حين وقّعت مع حكومة الوفاق الوطني مذكرتي تفاهم بشأن التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية. وقد شكّل التدخل التركي نقطة تحول ميدانية مهمة، إذ ساهم الدعم العسكري والتقني التركي في تعديل موازين القوى على الأرض، ولا سيما في غرب ليبيا، ودفع القوات المهاجمة لطرابلس إلى التراجع سنة 2020[2]. وترتبط المقاربة التركية بجملة من الأهداف، منها حماية مصالحها في شرق المتوسط، ومنع عزلها في ترتيبات الطاقة الإقليمية، وتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في شمال أفريقيا، فضلاً عن دعم حلفاء محليين داخل ليبيا.

خامساً: أثر التنافس الدولي على فرص التسوية

أدى تضارب مصالح القوى الكبرى والإقليمية إلى إضعاف فرص التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة للأزمة الليبية. ففي الوقت الذي كانت فيه بعض الأطراف الدولية تدعم المسار الأممي رسمياً، كانت تنخرط عملياً في دعم أطراف محلية متنافسة، ما أسهم في إطالة أمد الصراع، وتكرار حالات وقف إطلاق النار الهش، وتعثر المسارات الانتخابية والدستورية[3]. وقد تحولت ليبيا في بعض المراحل إلى ساحة تنافس نفوذ دولي، تتقاطع فيها حسابات المتوسط مع رهانات الطاقة، وأمن الساحل، والصراع بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ. ومن ثمّ، فإن فهم المقاربة الدولية للأزمة الليبية يقتضي إدراك أنها لم تكن مجرد جهود لإدارة نزاع داخلي، بل جزءاً من إعادة تشكل التوازنات الإقليمية والدولية في مرحلة ما بعد عام 2011.

بشكل عام، يمكن القول إن المقاربة الدولية تجاه ليبيا اتسمت بازدواجية واضحة؛ فمن جهة، وفرت الأمم المتحدة إطاراً شرعياً وسياسياً للحوار والتسوية، ومن جهة أخرى، حدّ التنافس بين القوى الدولية من فاعلية هذا الإطار. ولذلك، ظل المسار الليبي رهيناً لتوازنات خارجية بقدر ارتباطه بالتفاعلات الداخلية، وهو ما يفسر تعثر الانتقال السياسي واستمرار هشاشة المؤسسات حتى في الفترات التي تراجعت فيها حدة المواجهات العسكرية.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الليبية لم تكن نتاجاً لعوامل داخلية فحسب، بل تشكلت وتطورت في إطار تفاعل معقد بين هشاشة البنية السياسية والمؤسسية للدولة من جهة، وتعدد المقاربات الإقليمية والدولية المتنافسة من جهة أخرى. فمنذ عام 2011، تحولت ليبيا من حالة اضطراب داخلي إلى ساحة مفتوحة لتقاطع مصالح قوى خارجية سعت إلى توظيف الأزمة بما يخدم أولوياتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية، الأمر الذي جعل العامل الخارجي أحد المحددات الحاسمة لمسار الصراع ومآلاته.

وقد أظهرت الدراسة أن المقاربات الإقليمية العربية اتسمت بالانقسام والتباين، حيث تداخلت اعتبارات الأمن القومي، والصراع على النفوذ، والمواقف المتباينة من التحولات السياسية في المنطقة، وهو ما انعكس في دعم أطراف ليبية متعارضة، وأسهم في تعميق الاستقطاب الداخلي. كما كشفت المقاربة المغاربية والأفريقية عن إدراك مبكر لمخاطر انهيار الدولة الليبية على أمن الجوار ومنطقة الساحل، غير أن محدودية الأدوات المؤسسية، وتراجع التأثير السياسي، حالا دون اضطلاع هذه الأطراف بدور حاسم في إدارة الأزمة.

وفي المقابل، بيّنت الدراسة أن المقاربة الأوروبية انطلقت أساساً من اعتبارات براغماتية مرتبطة بأمن الطاقة، والهجرة غير النظامية، والاستقرار المتوسطي، إلا أن التنافس بين بعض القوى الأوروبية، ولا

1 ديمتر بريجع، دور روسيا في ليبيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الرابط: https://shortlink.uk/1tRDH
2 مصطفى صادق عواد، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الليبية بعد عام 2011**، قضايا سياسية، العدد 75- 2022، ص 406.
3 آية بدر، تفاعل القوى الكبرى مع الأزمة الليبية... من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات، مجلة السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سيما فرنسا وإيطاليا، أضعف فرص بلورة سياسة موحدة وفعالة تجاه ليبيا. أما على المستوى الدولي، فقد وفّرت الأمم المتحدة إطاراً شرعياً للحوار والتسوية، إلا أن تضارب مصالح القوى الكبرى، وتنامي أدوار روسيا وتركيا، حدّ من فاعلية الجهود الأممية، وجعل مسارات التسوية رهينة لتوازنات خارجية متقلبة.

وتؤكد نتائج الدراسة صحة الفرضية الرئيسة القائلة إن التنافس الخارجي مثّل عاملاً مركزياً في تعثر التسوية السياسية الليبية، حيث أدى تعدد الرعاة الخارجيين وتضارب أجنداتهم إلى إضعاف المؤسسات الوطنية، وإعادة إنتاج الانقسام، وإفشال عدد من المبادرات السياسية أو الحد من فرص تنفيذها. كما أثبتت الدراسة أن غياب توافق دولي حقيقي بشأن أولويات الحل، وتركّز اهتمام بعض القوى على إدارة الأزمة بدلاً من حلها، أسهما في إطالة أمد الصراع.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن نجاح أي تسوية مستقبلية في ليبيا يظل مشروطاً بجملة من المتطلبات الأساسية، في مقدمتها بناء توافق دولي وإقليمي داعم لوحدة الدولة الليبية، ووقف أنماط التدخل التنافسي، وتعزيز المسار المؤسسي الوطني، وتمكين الليبيين من صياغة ترتيبات سياسية نابعة من الداخل لا مفروضة من الخارج. كما أن استقرار ليبيا لا يمثل مصلحة وطنية فحسب، بل ضرورة إقليمية ودولية بالنظر إلى موقعها الجيوسياسي وتأثيرها المباشر في أمن المتوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

وبذلك، تبرز الأزمة الليبية بوصفها نموذجاً دالاً على حدود التدخل الخارجي في النزاعات الداخلية، وعلى أن تعدد المبادرات الدولية لا يفضي بالضرورة إلى التسوية ما لم يقترن بإرادة سياسية منسقة، وبمشروع وطني جامع قادر على إعادة بناء الدولة واستعادة احتكارها المشروع للسلطة والقوة.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The author(s) declare that they have no conflict of interest.

المراجع

المراجع العربية

مقالات علمية منشورة

1. آية بدر، تفاعل القوى الكبرى مع الأزمة الليبية من التدخل العسكري إلى دعم إجراء الانتخابات، **مجلة السياسة الدولية**، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مجلد 57، عدد 227، يناير 2022).
2. الدور- الإيطالي- في- ليبيا- يحقق- الاستقرار- أم- يفاقم- الاستقطاب – الدولي www.alhurra.com تاريخ الزيارة الأحد 06/30/، الساعة AM.9:23
3. عبد الوهاب محمد الحار، واقع المشهد السياسي الليبي: المسارات والسياسات، **مجلة العلاقات الدولية**، تركيا، أكاديمي العلاقات الدولية، أبريل 2026. متاح على الرابط: https://irajournal.academy/2023/08/21/libyan-scene/
4. قريب بلال، الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، (الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد 8، عدد 1 أبريل، 2024).
5. محمد عبد الحفظ الشيخ، التنافس الفرنسي-الإيطالي وتداعياته على ليبيا، المستقبل العربي، عدد 484، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2019.

أطروحات أكاديمية

1. جويدة حمزاوي، سياسة الجوار الأوروبية: نحو التأسيس للمتوسط كجماعة أمنية، مجلة المستقبل العربي، عدد 471، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 2018.
2. زهرة مناصري، **السياسة الخارجية للجزائر بين المقاربة العربية والمقاربة الإفريقية: دراسة حالتي الأزمة الليبية وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية**، أطروحة دكتوراة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2022).
3. عبد الوهاب دحماني، دور جامعة الدول العربية في حل الأزمات إقليميا، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2023).

أوراق منشورة ومؤتمرات

1. أحمد صلحي، المقاربة الأوروبية للأزمة الليبية: محدودية الشراكة الأمنية الأورو-متوسطية، دراسة منشورة، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، فبراير 2023، على الرابط: https://mediterraneancss.uk/2023/02/25/almuqar-the-european-approach-to-the-libyan-crisis/ .
2. أحمد قاسم حسين، **المؤتمرات الدولية والأزمة الليبية: السياقات والمآلات**، تقييم حالة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 25 يونيو 2021.
3. ديمتر بريجع، دور روسيا في ليبيا، مركز الدراسات العربية الأوراسية، على الرابط: https://shortlink.uk/1tRDH

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. محمد علي عز الدين، السياسات الأوروبية تجاه الأزمة الليبية قبل صعود التيارات اليمينية، دراسة منشورة، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، يوليو 2024، على الرابط: https://mediterraneancss.uk/2024/07/25/european_-policies-_towards_libyan-crisis/
5. مصطفى صادق عواد، **السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الليبية بعد عام 2011**، قضايا سياسية، العدد 75-2022
6. هالة أحمد الأطرش، **أثر التدخل الدولي في سيادة الدولة الليبية وبنائها**، ورقة منشورة، بنغازي، مؤتمر دور القانون في المصالحة الوطنية في ليبيا، يناير 2019.

مراجع أجنبية

1. African Union, Report of the AU High-Level ad hoc Committee on Libya (Addis Ababa, 2011).
2. Alex de Waal, "African Roles in the Libyan Conflict of 2011," International Affairs 89, no. 2 (2013)
3. BĂDESCU, Ș. P. (2025). THE LIBYAN CRISIS AND THE EUROPEAN UNION: CHARTING A PATH THROUGH INSTABILITY TOWARD LASTING PEACE. Online Journal Modelling the New Europe, (47), 120-141.
4. Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, The Foreign Policies of Arab States (Cairo: American University in Cairo Press, 2010).
5. Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner, 1998).
6. Chesterman, S. (2011). "Leading from Behind": The Responsibility to Protect, the Obama Doctrine, and Humanitarian Intervention after Libya. Ethics & international affairs, 25(3), 279-285..
7. Farag, M. (2020). Egyptian National Security and the Perils of Egyptian–Libyan Border Management: Military Strength versus International Assistance. Contemporary Arab Affairs, 13(1).
8. Federica Saini Fasanotti, "The Palermo Conference and Italy's Libya Strategy," Brookings Institution, 2018.
9. Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006), 4–15.
10. Harchaoui, J. (2018). THE BURNING SHORES: INSIDE THE BATTLE FOR THE NEW LIBYA. Politique étrangère, (3), 211-212.
11. Hill, A. (2023). Russia in Africa: Resurgent Great Power or Bellicose Pretender? Samuel Ramani,(Oxford: Oxford University Press, 2023). ISBN 978-0-19-774459-8. Notes. Index..
12. Jason Pack, ed., The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future (New York: Palgrave Macmillan, 2013).
13. Joffé, G. (2013). The Arab spring in north Africa: origins and prospects. In North Africa's Arab Spring (pp. 3-28). Routledge.
14. Kristian Coates Ulrichsen, Qatar and the Arab Spring (Oxford: Oxford University Press, 2014), 117–134؛,David B. Roberts, Qatar: Securing the Global Ambitions of a City-State (London: Hurst, 2017).
15. Lacher, W. (2020). Libya's fragmentation: Structure and process in violent conflict. Bloomsbury Publishing.
16. Mark Shaw and Fiona Mangan, Illicit Trafficking and Libya's Transition (Washington, DC: United States Institute of Peace, 2014)
17. United Nations High Commissioner for Refugees, Regional Response to the Libya Crisis (Geneva, 2011).
18. United Nations Security Council, Report of the Panel of Experts on Libya, S/2013/99.
19. United Nations Security Council, Resolution 1970 (2011), S/RES/1970; Resolution 1973 (2011), S/RES/1973.
20. United Nations Security Council, Resolution 1973, S/RES/1973 (17 March 2011); Arab League, Resolution on the Situation in Libya, 12 March 2011.
21. United Nations, Libyan Political Agreement, Skhirat, 2015; Libyan Political Dialogue Forum Roadmap, Geneva, 2021.
22. Wolfram Lacher, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict (London: I.B. Tauris, 2020).

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **LJCAS** and/or the editor(s). **LJCAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).